



معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

## ملخص سياساتي

العدد (8)

# نحو مواجهة تحديات أزمة نقص المهارات وفجواتها في القرن الـ 21

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) بشكل دوري مجموعة من الدراسات التطبيقية والعملية المفصلة، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق المختصرة ضمن سلسلة سنوية لجلسات الطاولة المستديرة تتناول موضوعات حيوية ذات أبعاد اقتصادية تهم الجمهور وصناع القرار. لتعظيم وتعميم الاستفادة من هذه السلسلة ينشر هذا الملخص السياساتي لأبرز توصيات هذه الأنشطة العلمية الحوارية.

2022



معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +972 (2) 298 7053/4 | Fax: +972 (2) 298 7055  
info@mas.ps | www.mas.ps

ملخص سياساتي: نحو مواجهة تحديات أزمة نقص المهارات وفجواتها في القرن الـ 21

إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

أعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من:



الاتصالات  
Paltel

إن الآراء والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر شركة الاتصالات الوطنية الفلسطينية (بالتل)

## 1. جذور المشكلة

تضع معظم الدراسات المنشورة عن أسباب انتشار ظاهرة نقص المهارات وفجوتها وتفاقمها اللوم على تقادم النظام التعليمي وفشله في تسليح الأجيال الجديدة من العاملين بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، وفي ظل ما تشهده تلك السوق من قفزات في الابتكارات التكنولوجية وانتشار الأتمتة وتطبيقات الذكاء الصناعي، وما رافق ذلك من اختفاء لمئات الوظائف القديمة وظهور مثلها من الوظائف الجديدة. ففي الدول التي تعاني من فجوة المهارات، ما زال جزء كبير منها يتعامل مع التعليم كنفقة عامة لا تدر ربحاً، وليس باعتباره استثماراً ذا جدوى وعائداً مهماً ومضموناً في حال إدارته بشفاافية وعناية، كما تزال منظومة التعليم فيها تركز على تسليح التلاميذ بمهارات لم تعد في مركز اهتمام نسبة كبيرة من المشغلين، وفشلت في تزويد الخريجين بالمهارات اللازمة للانتقال الناجح من المدرسة إلى الوظائف. هذا بالإضافة إلى تقاعس منظومة التعليم الرسمية عن بناء شراكات فعالة مع شركات القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية لتلمس احتياجات السوق من المهارات المتغيرة، والتعاون معها في تطوير المناهج وأساليب التدريس، وزيادة فرص انفتاح المؤسسات الإنتاجية أمام برامج للتلمذة المهنية، وتدريب الطلبة الخريجين على المهارات الجديدة، وعدم الاستفادة من التجارب الفضلى الناجحة لإصلاح سياسات التعليم وأساليبه؛ كالاهتمام برفاهية المعلم، وتحويل دوره من ملقن إلى ميسر؛ بهدف زج الطلبة في النقاش وطرح القضايا والمشكلات التي تهمهم، والمساهمة في حلها في عملية تنمية المهارات المطلوبة. مما يعني بقاء منظومة التعليم عاجزة عن الاستجابة لبروز أهمية تطوير المهارات الحياتية (Life Skills) التي أصبحت الآن تشكل جزءاً رئيسياً من المهارات الأساسية المطلوبة في المرحلة الجديدة، والتي تستوجب تعليمها بالشراكة مع الأسر اعتباراً من الطفولة المبكرة. خاصة مع التطور التكنولوجي الكبير والنمو الكبير في استخدام أدوات الاقتصاد الرقمي من الذكاء الصناعي وإنترنت الأشياء، والذي يتطلب استثمار موازي في تطوير الموارد البشرية، والذي من المفترض أن تلعب منظومة التعليم دوراً أساسياً فيه.

أيضاً، لم يساعد انتشار مراكز التدريب الخاصة بتقديم جميع خدمات التدريب على المهارات المطلوبة بتكاليف مناسبة لتلبية الطلب عليها من الناحيتين الكمية والنوعية. فعلى الرغم من قيام بعض الشركات الخاصة بتوفير التدريب لموظفيها في العمل وفي خارجها، فإنها لم تحقق النتائج والأهداف المرجوة، حيث تشير بيانات الدراسات الاستقصائية لكل من أرباب العمل والأسر المعيشية إلى أنه لا الشركات ولا العمال كانوا راضين عن نوعية هذا التدريب وملاءمته.

## 2. مواجهة تحديات نقص المهارات وفجوتها

هناك ما يشبه الإجماع على ضرورة مواجهة أزمة فجوة المهارات في جميع الدول تقريباً، وعلى عدد من القضايا والمبادئ العامة لهذه المواجهة، بما يشمل التركيز على تطوير قطاع التعليم باعتباره ساحة المواجهة الرئيسية لعلاج ظاهرة نقص المهارات وفجواتها، وتسليح الأجيال الجديدة بمهارات المرحلة الراهنة والمستقبلية لإنقاذ اقتصادات العالم مما يطلق عليه "أزمة المهارات". هذا يتطلب ضرورة إجراء تغييرات جذرية في سياسات التعليم وأساليبه، وتطوير دور المعلمين، وبناء قدراتهم لمواجهة أزمة التعليم، بالإضافة إلى تطوير نظام تعليمي جديد، تمتد أنشطته إلى الممارسات الاجتماعية ذات الصلة عبر مجموعة من سياقات التعليم والتدريب والتوظيف. أي أنه يجب أن ينظر إلى التعلم على أنه نشاط لا حدود له لتزويد كل طالب بتعليم القرن الـ 21 المطلوب، حسب هالمران لتعزيز التعلم الأعمق، من خلال التكامل الهادف للمحتوى الأكاديمي الصارم مع الخبرات التي تزرع مهارات البحث والتفكير والمهارات الأدبية اللازمة للطلاب بشكل مخطط، ليصبحوا متعلمين ومساهمين مدى الحياة في عالمنا المتغير باستمرار.<sup>(1)</sup>

إن المقصود بتعليم القرن الـ 21، هو التعليم الذي يستجيب للتحويلات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية التي تحدث بوتيرة متزايدة باستمرار، والذي يجب أن يتمحور على الطالب، ويعمل على تسليح التلاميذ بمهارات التفكير العليا التي يرمز لها بـ (4Cs) والتي تشمل: التفكير النقدي وحل المشكلات؛ التواصل؛ التعاون؛ الإبداع والابتكار، مهارات القراءة والكتابة (Literacy Skills) وتشمل: محو الأمية المعلوماتية؛ محو الأمية الإعلامية؛ محو الأمية التكنولوجية، والمهارات الحياتية (Life Skills) وتشمل مهارات: المرونة؛ القيادة؛ المبادرة؛ الإنتاجية؛ والتعاون والمهارات الاجتماعية.

(1) Hallerman, Sara, Lewis, Colon, and Dresbach, Brad. 2019, Ibid

### 3. إصلاح سياسات التعليم وتطوير مهنة المعلم والاهتمام بتأهيله ورفاهيته

تختلف أهداف السياسة التعليمية فيما بين الدول، وبخاصة فيما بين الدول المتقدمة والنامية. في جميع الأحوال، تعتبر عملية تحديد أهداف السياسة التعليمية، من الخطوات الرئيسية لتنفيذ السياسة بطريقة سليمة وفعالة. هنا يجب مراعاة تحقيق الانسجام والتكامل بين أهداف التعليم وأهداف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى لضمان حسن تزويد تلك القطاعات بالموارد البشرية المسلحة بالمهارات المطلوبة من النواحي الفنية، والنوعية، والكمية، والزمنية. بالإضافة إلى تطبيق نموذج التلمذة المهنية للتعليم والتدريب المهني، بالتعاون والشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص والحكومة، ربط التعليم والتدريب المهني بالجامعات، وفتح برامج تعليم وتدريب مهني فيها، لرفع مكانة وجودة التعليم المهني، والتخلص من عقدة النظرة الدونية للتعليم المهني، وأيضاً اعتماد وتطبيق نظام توصيف مهني لخريجي الكليات والمدارس والمراكز المهنية، والاعتراف بمهاراتهم وتمييزهم في سوق العمل عن المشتغلين في أنشطة ووظائف بدون تلقي التعليم والتدريب المطلوب لإتقانها.

في ذات السياق، يتطلب إصلاح التعليم الارتقاء بمهنة التعليم ابتداءً من تطوير شروط توظيف المعلمين، وتأهيلهم وتدريبهم على تطبيق نماذج التعليم الجديدة، وإتقان دورهم كميسرين للنقاش ومحفزين لمشاركة التلاميذ الفعالة فيه، وانتهاءً بزيادة جاذبية مهنة التعليم وتحقيق رفاه المعلمين.

يرى خبراء قطاع التعليم أن المسؤوليات المناطة بمعلم القرن الواحد والعشرين، يجب أن تتركز على "مساعدة كل طالب على تعلم كيفية التعليم؟ والتفكير خارج الصندوق، وتشجيع التعاون، وتحفيز التفكير النقدي ومكافأته، وتعليم الأطفال ليس كيفية التواصل فحسب، بل قوة التواصل الفعال أيضاً. أي أن المطلوب من معلم القرن الـ21 أن يتقن لعب دور الميسر والمحفز والمعلم لطلابه والمنمي لحبهم للتعلم. وأن يكون على بينة بالتغير في التقنيات، ويمتلك القدرة على التكيف معها، وتوظيفها في تطوير عملية التعلم. إضافة إلى أن يظل على اطلاع دائم بالاتجاهات التعليمية والتكنولوجيا الحالية ويعرف كيفية تعديل خطط دروسه القديمة وتحديثها، وإتقانه استخدام نماذج التعلم والتعليم الجديدة التي يوصي بها الخبراء لتعلم مهارات القرن الـ21، إدخال مهارات التعليم (Learning Skills) الرئيسية، أي (4Cs) والناعمة (Life Skills) في مناهج التلاميذ في مراحل التعليم المختلفة، واعتماد وتطبيق نماذج التعليم الجديدة التي تتمحور حول الطالب، وتحفزه على المشاركة والتعلم مدى الحياة.

### 4. التوصيات السياساتية

خرجت الورقة مجموعة من التوصيات العامة التي من شأنها إصلاح السياسة التعليمية وتطويرها بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني في القرن الواحد والعشرين، بما يشمل:

- ضرورة أن يكون هنالك قائمة استرشادية حول ماهية التخصصات المطلوبة في سوق العمل، ليسترشد بها الطلاب قبل عملية اختيار التخصص.
- إدخال مهارات التعليم (Learning Skills) الرئيسية، أي (4Cs) والناعمة (Life Skills) في مناهج التلاميذ في مراحل التعليم المختلفة.
- تطوير واعتماد خصائص معلم القرن الواحد والعشرين ودوره والاهتمام بشروط تعيينه وتأهيله وتوفير احتياجاته وتغيير دوره ليكون ميسراً ومحفزاً وملهماً لطلابه.
- التركيز على اعتماد وتطوير المهارات المطلوبة لسوق العمل الحالي والمستقبلي.
- اعتماد وتطبيق نماذج التعليم الجديدة التي تتمحور حول الطالب، وتحفزه على المشاركة والتعلم مدى الحياة.
- تطبيق نموذج التلمذة المهنية للتعليم والتدريب المهني، بالتعاون والشراكة مع شركات القطاع الخاص والحكومة.
- ربط التعليم والتدريب المهني بالجامعات، وفتح برامج تعليم وتدريب مهني فيها، لرفع مكانة وجودة التعليم المهني، والتخلص من عقدة النظرة الدونية للتعليم المهني.
- ضرورة وجود علاقة حقيقية بين القطاع الخاص وقطاع التعليم والتدريب المهني، بحيث يتم تحديد 5 قطاعات أساسية: قطاع الطاقة المتجددة وقطاع الإنشاءات، وقطاع الزراعة وقطاع السياحة وقطاع الفحص التقني للمركبات.
- ضرورة التوجه نحو التعليم الهجين أي الربط بين جميع المهارات التي يحتاجها سوق العمل بالتعليم الأكاديمي لمواكبة قطار الحداثة.
- اعتماد وتطبيق نظام توصيف مهني لخريجي الكليات والمدارس والمراكز المهنية، والاعتراف بمهاراتهم وتمييزهم في سوق العمل عن المشتغلين في أنشطة ووظائف دون تلقي التعليم والتدريب المطلوب لإتقانها.
- تشكيل استراتيجية وطنية للتعليم المتكامل (التعليم المدرسي والتعليم العالي).